الأمم المتحدة

A/73/257

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٠(أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

تقرير الأمين العام عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/١٧٥ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه ويستند إلى التقرير السابق للأمين العام عن الموضوع نفسه (A/71/253).

ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى القضاء على ممارسات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه خلال الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى أيار/مايو ٢٠١٨.

* A/73/150.

18-12406 (A) 170818 230818

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – التطورات المستجدة على الصعيدين الدولي والإقليمي ٤

ثالثا – التدابير التشريعية وإنفاذ التشريعات الوطنية ٧

رابعا – السياسات وخطط العمل ٩

خامسا – العمل مع الزعماء الدينيين والتقليديين وقادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأسر ووسائل الإعلام ١١

سادسا – التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والحصول على التعليم ١٢

سابعا – التوعية والتدريب وبناء القدرات ١٤

ثامنا – آليات الحماية والخدمات المقدمة للفتيات المتزوجات والفتيات المعرضات للخطر ١٥

تاسعا – الدراسات الحديثة ١٦

عاشرا – الثغرات والتحديات ١٧

حادي عشر – الاستنتاجات والتوصيات ١٨

أولا – مقدمة

١ – أحاط قرار الجمعية العامة ١٧٥/٧١ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه علما مع التقدير بتقرير الأمين العام (A/71/253) وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، قبل انتهاء دورتها الثانية والسبعين، تقريرا شاملا عما أُحرز من تقدم في القضاء على ممارسات تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه على الصعيد العالمي.

٢ – وقد أُرسلت مذكرة شفوية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تطلب معلومات من الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة. وحتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨، ورد ٢٤ ردا من الدول الأعضاء[١]، و ١٠ ردود من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[٢]، و ١٢ ردا من هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني[٣]. ويستند التقرير الحالي إلى هذه المساهمات، وهي متاحة بالكامل على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[٤].

٣ – وظاهرة انتشار زواج الأطفال آخذة في التناقص على الصعيد العالمي، وفقا للبيانات المتاحة، إذ تراجعت نسبة النساء اللواتي تزوجن في مرحلة الطفولة بما مقداره ١٥ في المائة في العقد الماضي[٥]. وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يُقدَّر عدد الفتيات اللواتي يتزوجن في سن الطفولة بـ ١٢ مليون فتاة سنويا. وأسفر التقدم المحرز في العقد الماضي عن انخفاض مجموعه على الصعيد العالمي ٢٥ مليون حالة من حالات زواج الأطفال مقارنة بما كان يمكن توقعه على جميع المستويات قبل عقد من الزمن[٦]. وعلى الرغم من هذا الاتجاه على الصعيد العالمي، فإن معدلات انتشار زواج الأطفال والارتباط المبكر في إطار علاقة حرة وحمل المراهقات لا تزال مرتفعة، لا سيما في مناطق معينة.

٤ – وعموما، خلال الفترة المشمولة بالتقرير والممتدة من حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى أيار/مايو ٢٠١٨، تزايد الاهتمام بالعمل الرامي إلى القضاء على ممارسات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات في الأطر القانونية وأطر السياسات العامة على حد سواء وفي كفالة استدامة الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الممارسات.

---

(١) تشمل الدول الأعضاء أذربيجان وإسبانيا وأستراليا وألبانيا وأوغندا وبوروندي وتركيا والجمهورية العربية السورية وزامبيا وسلوفينيا والسودان وسويسرا وشيلي والعراق وعمان وفرنسا وكوبا وكولومبيا والكويت ولبنان والمكسيك وموريشيوس وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) قدمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من البلدان التالية معلومات: الأردن وأرمينيا وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وسري لانكا وصربيا وغواتيمالا وفرنسا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس.

(٣) منظمة المساعدة السريعة لضحايا الكوارث (Aide Rapide aux Victimes des Catastrophes-Democratic Republic of the Congo) – جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحالف آسيا والمحيط الهادئ، والرابطة الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (Association nationale de la promotion et protection des droits de l'homme)، ومركز الحقوق الإنجابية (Centre for Reproductive Rights)، ومنظمة فتيات لا عرائس، ومؤسسة الصحفيين والكتاب، ومنظمة الخطة الدولية، ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومنظمة إنقاذ الطفولة ومنظمة أوكسفام المكسيك، ورابطة الشباب من أجل التنمية (Youth Association for Development)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

(٤) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/Documentation.aspx.

(٥) انظر E/2017/66 واليونيسف، ”تم تلافي ٢٥ مليون حالة زواج أطفال في العقد الماضي بفضل التقدم المعجّل المحرز، كما تُبيّن تقديرات جديدة لليونيسف“، بيان صحفي، ٦ آذار/مارس ٢٠١٨. متاح على الرابط التالي: https://www.unicef.org/arabic/media/24327_102737.html.

(٦) اليونيسف، ”تم تلافي ٢٥ مليون حالة زواج أطفال“.

ثانيا – التطورات المستجدة على الصعيدين الدولي والإقليمي

٥ – منذ أن توصل المجتمع الدولي إلى اتفاق بشأن أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف ٥-٣ بشأن القضاء على الممارسات الضارة من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، ازداد الاهتمام بهذه المسألة على الصعيدين الدولي والإقليمي من خلال الاستعانة بآليات لإنهاء هذه الممارسات، الأمر الذي أدى إلى التعهد بالتزامات سياسية هامة ووضع توجيهات بشأن المعايير والسياسات والبرامج.

٦ – وأقرت الجمعية العامة صراحة، في قرارها المتعلق بالطفلة[٧]، بالآثار الوخيمة التي يخلفها زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه على تمتع الفتيات بحقوقهن الإنسانية، كما أقرت بأن تلك الظواهر سبب لانتهاكات حقوق أخرى ونتيجة لها. وحثت الجمعية العامة جميع الدول على سن قوانين وسياسات تهدف إلى منع ممارسات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والقضاء عليها وتوفير الحماية لمن يتعرضون لخطرها وعلى التمسك بهذه القوانين والسياسات وإنفاذها بصرامة، وكفالة ألا يُعقَد الزواج إلا بموافقة الزوجَيْن المقبلَيْن عليه موافقة مستنيرة وحرة وتامة. وتعيد قرارات عديدة أخرى اتخذتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان التأكيد على ضرورة أن تقوم الدول بالنظر في أثر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه فيما يتصل بمسائل مثل تسجيل المواليد أو وفيات الأمهات أو الإعاقة[٨].

٧ – وقد أُعتُرِف بتنوع السياقات التي تقع فيها حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وازداد الاهتمام بسياقات محددة، ولا سيما البيئات التي تشهد أزمات إنسانية ونزاعات مسلحة. وكرس مجلس حقوق الإنسان القرار ١٦/٣٥ المتخذ في حزيران/يونيه ٢٠١٧ لمسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية، ويلاحظ فيه أن هذه الممارسات تتفاقم بشدة في تلك السياقات، ويحث الدول على وضع وتنفيذ استجابات واستراتيجيات وسياسات كلية وشاملة ومنسَّقة لمنع ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والتصدي لها والقضاء عليها[٩]. كذلك أبلغ الأمين العام، في تقريره عن الأطفال في النزاعات المسلحة، ومجلس حقوق الإنسان، في تقريره عن حقوق الأطفال في السياقات الإنسانية، عن هذه الممارسة الضارة[١٠]. وعلاوة على ذلك، أُعرِب عن القلق إزاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في العديد من القرارات الخاصة ببلدان معينة فيما يتعلق بالنساء والفتيات في المناطق الريفية[١١].

٨ – وقدمت آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مزيدا من التوجيهات فيما يتعلق بالقضاء على ممارسات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وتشدد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في توصيتها العامة رقم ٣٥ بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، تشديدا خاصا على أهمية إلغاء

(٧) قرار الجمعية العامة ١٥٤/٧٢.

(٨) انظر قرارا الجمعية العامة بشأن دور المرأة في التنمية (٢٣٤/٧٢) وعن حالة النساء والفتيات ذوات الإعاقة (١٦٢/٧٢)، وقرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن وفيات ومراضة الأمهات التي يمكن الوقاية منها وحقوق الإنسان (١٨/٣٣)؛ وتسجيل الولادات وحق كل إنسان في أن يُعترف له بالشخصية القانونية في كل مكان (١٥/٣٤) والتعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وإشراك الرجال والفتيان في منع العنف ضد جميع النساء والفتيات والتصدي له (١٠/٣٥).

(٩) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٣٥.

(١٠) انظر A/72/361–S/2017/821 و A/HRC/37/33.

(١١) انظر قرارا الجمعية العامة ١٨٨/٧٢ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) و ١٨٩/٧٢ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٥/٣٥ (إريتريا)، وقرار الجمعية العامة ١٤٨/٧٢ بشأن تحسين حالة النساء والفتيات في المناطق الريفية.

القوانين التمييزية، بما في ذلك الأحكام التي تجيز زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه أو التنازل عن المقاضاة أو عن إنزال العقوبة في حالات الاعتداء الجنسي التي تُزوَّج فيها الضحية لاحقا بالجاني[١٢]. وتشدد أيضا اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الأثر المضاعَف لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه فيما يتعلق بحقوق الإنسان المترابطة، مثل التعليم[١٣]. وفي التعليق العام رقم ٢٠ بشأن إعمال حقوق الطفل أثناء المراهقة، تؤكد لجنة حقوق الطفل أن ممارسات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه هي من مظاهر التمييز والعنف أثناء المراهقة ونتيجة من نتائجهما. ويركز التعليق العام المشترك لعام ٢٠١٧ الصادر عن تلك اللجنة واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على حقوق الإنسان الواجبة للأطفال في سياق الهجرة الدولية ويوصي بأن تضع الدول تدابير تعرُّف مبكر للكشف عن الذين يحتمل أن يكونوا معرضين لخطر زواج الأطفال[١٤]. وأصدرت أيضا لجان أخرى، في ملاحظاتها الختامية، توصيات إلى الدول الأطراف عن التدابير المحددة التي يجب على الدول اتخاذها للتصدي لممارسات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه[١٥].

٩ - وتدعو الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بصورة منتظمة إلى وضع وتنفيذ أطر قانونية للقضاء على ممارسات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه[١٦]. وهي تعترف أيضا بالترابط القائم بين هذه الممارسات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل انتهاك الحق في التعليم والحق في حرية الدين أو المعتقد[١٧]. ووردت أيضا إشارات محددة إلى القضاء على هذه الممارسات في تقاريرها المواضيعية[١٨].

١٠ - وركزت المنظمات الإقليمية أيضا على القضاء على ممارسات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى وجه الخصوص، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اعتمدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه تعليقا عاما

---

(١٢) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٣٥ (٢٠١٧) بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، الصادرة تحديثا للتوصية العامة رقم ١٩. وانظر أيضا الملاحظات الختامية لعام ٢٠١٧ CEDAW/C/NGA/CO/7-8، CEDAW/C/NER/CO/3-4، CEDAW/C/ROU/CO/7-8، CEDAW/C/FSM/CO/1-3.

(١٣) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٣٦ (٢٠١٧) بشأن حق الفتيات والنساء في التعليم، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم ٣ (٢٠١٦) بشأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

(١٤) اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التعليق العام المشترك رقم ٤ (٢٠١٧) للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم/التعليق العام المشترك رقم ٢٣ (٢٠١٧) للجنة حقوق الطفل بشأن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال في سياق الهجرة الدولية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد والعودة.

(١٥) انظر CCPR/C/BGD/CO/1 و CCPR/C/BIH/CO/3 و CCPR/C/KAZ/CO/2 و CCPR/C/SVN/CO/3، و CERD/C/ARM/CO/7-11 و E/C.12/AGO/CO/4-5 و E/C.12/NAM/CO/1 و CAT/C/FIN/CO/7.

(١٦) A/72/164، الفقرات ٢٠ و ٢٥ و ٢٧ و ٨٥ (ج)؛ و A/72/139، الفقرة ٥٩ (ل).

(١٧) A/HRC/34/50، الفقرتان ٤٩ و ٥٠ و A/72/496، الفقرة ٣٢.

(١٨) على سبيل المثال، الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، وفي تقريره المواضيعي بشأن ترسيخ المساواة والحيلولة دون تراجع التقدم المحرز (A/HRC/38/46)، وتقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بشأن مدى كفاية الإطار القانوني الدولي المتعلق بالعنف ضد المرأة (A/72/134).

مشتركا بشأن إنهاء زواج الأطفال[١٩]. ويلاحظ هذا التعليق العام أن انتشار ظاهرة زواج الأطفال وتأثيراتها أحد الشواغل الرئيسية في القارة الأفريقية. وهو يحدد بإيجاز التزامات محددة ناشئة عن المادة ٦ (ب) من البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا والمادة ٢١ (٢) من الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، نظم الاتحاد الأفريقي في كيغالي، كجزء من حملته الإقليمية لإنهاء زواج الأطفال، مؤتمر قمة الفتيات الأفريقيات الثاني بشأن إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا. وحتى الآن، انضم إلى الحملة ٢٢ بلدا التزمت بتسريع الجهود المبذولة على الصعيد الوطني. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عُقد في داكار اجتماع رفيع المستوى بشأن القضاء على ممارسة زواج الأطفال في غرب ووسط أفريقيا بمشاركة ٢٤ بلدا من غرب ووسط أفريقيا. وتدعو الوثيقة الختامية، المعنونة ''نداء داكار للعمل''، الحكومات إلى القيام بجملة أمور منها تعزيز قاعدة البيانات والأدلة من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال وتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات والبرامج ورصدها. ويحث هذا النداء الحكومات على التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما على ضمان قيام الزعماء الدينيين والتقليديين بدور رئيسي في التوعية بمخاطر زواج الأطفال وفي تغيير الأعراف الاجتماعية المحيطة بهذه الممارسة[٢٠].

١١ - واعتمدت لجنة وزراء مجلس أوروبا إعلانا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بشأن ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى منع ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه ومكافحتها في أوروبا[٢١]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وضعت اللجنة التوجيهية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا مجموعة من الممارسات الجيدة والواعدة التي ترمي إلى منع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج بالإكراه ومكافحتها[٢٢].

١٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، استضافت منظمة الدول الأمريكية في واشنطن العاصمة منتدى دوليا بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والأمومة، وذلك من أجل تحديد مجالات العمل ذات الأولوية[٢٣]، بما في ذلك تعزيز جمع البيانات[٢٤]. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أصدرت لجنة الخبراء في آلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه

(١٩) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، ''تعليق عام مشترك بشأن إنهاء زواج الأطفال'' (''Joint general comment on ending child marriage")، ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: www.achpr.org/news/2018/01/d321/.

(٢٠) ''إنهاء زواج الأطفال في غرب ووسط أفريقيا: نداء داكار للعمل'' ("Ending child marriage in West and Central Africa: the Dakar call to action")، الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن القضاء على ممارسة زواج الأطفال في غرب ووسط أفريقيا، داكار، السنغال، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٢١) مجلس أوروبا، إعلان لجنة الوزراء بشأن الحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى منع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج بالإكراه ومكافحتها في أوروبا، الذي اعتمدته لجنة الوزراء في جلسة نواب الوزراء ١٢٩٣، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٢٢) مجلس أوروبا، ''دليل عن الممارسات الجيدة والواعدة التي ترمي إلى منع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج بالإكراه ومكافحتها'' ("Guide to good and promising practices aimed at preventing and combating female genital mutilation and forced marriage")، الذي اعتمدته اللجنة التوجيهية لحقوق الإنسان في جلستها ٨٧ المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٢٣) نظر www.oas.org/en/cim/docs/IDEVAW-ConceptNote-EN.pdf.

(٢٤) منظمة الدول الأمريكية، "Let them be children: combatting child and early marriage and union in the Americas"، نشرة صحفية، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧. متاحة على الرابط التالي: www.oas.org/en/media_center/press_release.asp?sCodigo=E-031/17.

تقريرا عن العنف الجنسي والحمل في مرحلة الطفولة. وفي هذا التقرير، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار حالات التباين في الحد الأدنى لسن الزواج بين الفتيات والفتيان، والهامش الكبير القائم في جميع الدول تقريبا فيما يتعلق بالاستثناءات من الحد الأدنى للسن، لا سيما في حالة الحمل[٢٥].

١٣ - وتكثفت أيضا المبادرات الأخرى المتعددة الأطراف والتي تقودها الجهات المانحة بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أصدر البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال تقريره المرحلي الأول[٢٦].

١٤ - وتقوم الحكومات على نحو متزايد بإدراج المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ضمن أولويات سياستها الخارجية، بما يشمل إيلاء الاهتمام لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. فعلى سبيل المثال، أدرجت الحكومة السويسرية هذا الموضوع في برنامجها الخاص بالتعاون الدولي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، دعما لتنفيذ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة[٢٧]. وتضمنت السياسة الخارجية النسائية للسويد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ تركيزا صريحا على الدفاع عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك مكافحة ممارسات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه[٢٨]. وفي عام ٢٠١٧، اعتمدت الحكومة الكندية سياسة لتقديم المساعدة في الشؤون النسائية على الصعيد الدولي، تركز على جملة أمور منها دعم النُهُج الشاملة التي تساعد على التصدي لممارسات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه[٢٩]. كذلك حظيت ممارسة زواج الأطفال باهتمام بارز أيضا في الجهود المبذولة في إطار مبادرة ''هي من يقرر'' (''She Decides")، التي تدعمها العديد من الحكومات والمؤسسات الأخرى[٣٠].

ثالثا - التدابير التشريعية وإنفاذ التشريعات الوطنية

١٥ - حدثت زيادة كبيرة في الجهود المبذولة من أجل رفع الحد الأدنى للسن القانونية للزواج ومعالجة التفاوت بين الفتيات والفتيان في هذا الصدد. فمنذ عام ٢٠١٢، رفع ١٥ بلدا الحد الأدنى لسن الزواج

(٢٥) منظمة الدول الأمريكية وآلية متابعة اتفاقية بيليم دو بارا، *التقرير الشامل لنصف الكرة الغربي بشأن الحمل عند الطفلات في الدول الأطراف في اتفاقية بيليم دو بارا* (٢٠١٦). متاح على الرابط التالي: www.oas.org/es/mesecvi/docs/MESECVI-EmbarazoInfantil-EN.pdf.

(٢٦) صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، *البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال: التقرير المرحلي ٢٠١٦*، حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٢٧) انظر www.eda.admin.ch/deza/en/home/sdc/strategy/legal-bases/message-international-cooperation-2017-2020/strategic-objectives.html.

(٢٨) انظر السويد، وزارة الخارجية، ''خطة عمل السلك الدبلوماسي السويدي المتعلقة بالسياسة الخارجية النسائية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ بما في ذلك مجالات التركيز لعام ٢٠١٧'' (Swedish foreign service action plan for feminist" "foreign policy 2015–2018 including focus areas for 2017)، ٢٠١٧. متاحة على الرابط التالي: www.government.se/information-material/2017/02/swedish-foreign-service-action-plan-for-feminist-foreign-policy-20152018-including-focus-areas-for-2017.

(٢٩) انظر www.international.gc.ca/gac-amc/campaign-campagne/iap-pai.

(٣٠) انظر www.shedecides.com.

إلى ١٨ سنة أو ألغى الاستثناءات القائمة[٣١]. وفي عام ٢٠١٧، قامت ألمانيا وترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس وهولندا بإصلاح قوانينها المتعلقة بالأحوال المدنية والأسرة ورفعت الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ سنة بالنسبة للفتيان والفتيات على حد سواء وألغت جميع الاستثناءات التي كانت تجيز الزواج قبل بلوغ هذه السن[٣٢]. فقد عدلت السلفادور، على سبيل المثال، المادة ١٤ من قانون الأسرة التي كانت تجيز تزويج الفتيات والمراهقات قبل أن يبلغن سن ١٨ سنة في حالات العنف الجنسي والحمل. وفي ملاوي، أُقرّ تعديل دستوري في نيسان/أبريل ٢٠١٧ لرفع الحد الأدنى لسن الزواج لكلا الجنسين من ١٥ إلى ١٨ سنة.

١٦ - وقيل إن نسبة ٨٨ في المائة من البلدان رفعت الحد الأدنى للسن القانونية للزواج إلى ١٨ سنة، غير أن أكثر من ١٠٠ بلد ما زال يجيز قانوناً زواج أطفال أقل من ١٨ سنة في ظروف معينة[٣٣]، وما زال الزواج ممكناً قبل بلوغ تلك السن في حالات كثيرة تبررها القوانين العرفية أو الدينية[٣٤]. فعلى سبيل المثال، توجد في الأردن وبنغلاديش وبوركينا فاسو وزامبيا وسلوفينيا وسيراليون وكوبا والنيجر أحكام تجيز تزويج من هو أقل من ١٨ سنة، بإذن من القاضي أو بموافقة ولي أمره، وغالباً ما يحدث ذلك في سن مبكرة لا تتعدى ١٥ أو ١٦ سنة[٣٥]. وفي الدول الاتحادية، حتى عندما تُحدد الحد الأدنى لسن الزواج على المستوى الوطني، يظل من الممكن السماح باستثناءات على مستوى الولايات. ففي المكسيك مثلا، لا تزال غالبية الولايات تسمح بالزواج قبل بلوغ ١٨ سنة، على الرغم من أن القانون الاتحادي ينص على أن الحد الأدنى لسن الزواج هو ١٨ سنة. وفي حالات أخرى، يتعرقل تنفيذ القوانين المتعلقة بالحد الأدنى لسن الزواج أيضا بسبب عدم وجود قوانين تجعل التسجيل المدني مجانيا وإلزاميا، حيث يُستغل غيابها في التهرب من تسجيل الزواج حتى يبلغ الطفل ١٨ سنة.

١٧ - وأفادت الدول أيضا بأنها سنت تشريعات تجرم زواج الأطفال. وأشارت عدة مصادر إلى أن كلا من إسبانيا وأستراليا وبوروندي وتركيا وصربيا والكاميرون ولبنان عدّل قوانينه الجنائية وشدد العقوبات على

---

(٣١) Girls not Brides, "The case for a minimum age of marriage of 18", December 2017 [منظمة فتيات لا عرائس، موجز للحجج المؤيدة لرفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ سنة].

(٣٢) Parliamentarians for Global Action, "Global parliamentary campaign to end child, early and forced marriage [البرلمانيون من أجل عمل عالمي، الحملة البرلمانية العالمية من أجل إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه]، متاح على الرابط التالي: www.pgaction.org/campaigns/cefm.html؛ و Girls Not Brides, "2017 in review: 6 signs we made progress towards ending child marriage" 19 December 2017 [ست دلائل على أننا أحرزنا تقدم نحو إنهاء زواج الاطفال]، متاح على الرابط التالي: www.girlsnotbrides.org/2017-review-6-signs-made-progress-towards-ending-child-marriage/.

(٣٣) انظر: Aleksandra Sandstorm and Angelina E. Theodorou, "Many countries allow child marriage", Pew Research Centre, 12 September 2016 [بلدان كثيرة تسمح بزواج الأطفال]، متاح على الرابط التالي: www.pewresearch.org/fact-tank/2016/09/12/many-countries-allow-child-marriage/.

(٣٤) World Policy Analysis Centre, "Assessing national action on protection from child marriage", fact sheet, March 2015 [صحيفة وقائع صادرة عن مركز تحليل السياسات العالمية بشأن تقييم الإجراءات الوطنية المتخذة في مجال حماية الأطفال من الزواج]. متاح على: www.worldpolicycenter.org/sites/default/files/WORLD_Fact_Sheet_Legal_Protection_Against_Child_Marriage_2015.pdf؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، *التقرير المرحلي لعام ٢٠١٦*. وانظر أيضا: Sandstorm and Theodorou, "Many countries allow child marriage".

(٣٥) انظر أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، *التقرير المرحلي لعام ٢٠١٦*.

الجناة المتورطين في زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. ففي الكاميرون، عُدّلت أحكام القانون الجنائي في عام ٢٠١٦ للمعاقبة على الزواج بالإكراه بالحبس لمدة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات وغرامة تصل إلى ٢ ٠٠٠ دولار. وكذلك، أبلغت أستراليا بأن القانون الجنائي للكومنولث لعام ١٩٩٥ يجرم الطرق القسرية أو الاحتيالية التي تجبر أي شخص على أن يتزوج دون موافقته الكاملة والحرة. وتشددت أستراليا في فرض الجزاءات وزادت العقوبات في هذا الصدد إلى الحبس لمدة تصل إلى تسع سنوات في عام ٢٠١٥. وأبلغت إسبانيا بأنها عدلت قانونها الجنائي وأصبح الآن يشمل زواج الأطفال والزواج الإكراه باعتبارهما من أغراض الاتجار البشر. وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت بوروندي قانونا لمكافحة العنف الجنساني يجرّم زواج الأطفال. وفي عام ٢٠١٧، عدلت صربيا قانونها الجنائي لتجريم زواج الأطفال والزواج بالإكراه في إطار مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما[٣٦].

١٨ - وعززت قرارات بعض المحاكم العليا حماية الأطفال من الزواج. فقد قضت محكمة تنزانيا العليا بعدم دستورية القوانين الوطنية التي تميز بين الفتيات والفتيان في الحد الأدنى للسن القانوني للزواج[٣٧]. وكذلك، قضت المحكمة العليا في الهند، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بأن ممارسة الجنس مع طفل أقل من ١٨ سنة تشكل اغتصابا، حتى وإن كان ذلك في إطار الزواج.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل بعض البلدان جهوداً لتعديل الأحكام التي كانت تتغاضى عن زواج الأطفال والزواج بالإكراه أو حتى تشجع عليهما. فعلى سبيل المثال، ألغى الأردن، في عام ٢٠١٧، المادة ٣٠٨ من قانونه الجنائي التي كانت تسمح لمرتكبي جرائم الاغتصاب بالإفلات من المحاكمة بالزواج من ضحاياهم. وعدل لبنان المادة ٥٢٢ من القانون الجنائي ليحظر زواج مرتكبي جرائم العنف الجنسي من ضحاياهم.

٢٠ - وأشار بعض البلدان إلى وجود نقاش عام بشأن تعديل التشريعات. فالسودان، على سبيل المثال، قبل التوصيات المتعلقة بزيادة الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ سنة، خلال الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، ويعمل حاليا على تنقيح تشريعاته الوطنية لهذا الغرض. وصيغت تعديلات على قانون العنف المنزلي لعام ٢٠١٥ في سري لانكا لتعزيز الاستجابة القانونية للعنف المنزلي وغيره من أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وأبلغت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك بالجهود المبذولة لتغيير التشريعات المدنية لإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه على مستوى الولايات لمعالجة التفاوتات الموجودة في نظامها الاتحادي.

رابعا - السياسات وخطط العمل

٢١ - تُظهر الأدلة أن التشريعات والمبادرات الوطنية لإنهاء هذه الممارسة يجب أن توضع بطريقة تلائم السياق المحلي وتنفذ بطريقة منسقة، سواء على المستوى الأفقي عبر القطاعات أو على المستوى الرأسي من أجل مواءمة السياسات الوطنية مع الواقع المحلي. وفي السنوات الست الماضية، أطلقت عدة بلدان

(٣٦) Republic of Serbia, Law on Amendments to the Criminal Code, Official Gazette, No. 94/16 (November 2016).

(٣٧) انظر: www.girlsnotbrides.org/high-court-tanzania-child-marriage/.

اســـتراتيجيات أو خطط عمل وطنية تركز صـــراحةً على معالجة ظاهرة زواج الأطفال[٣٨]، ويقوم حاليا ما لا يقل عن ٢٠ بلدا آخر بإعداد اسـتراتيجيات وطنية[٣٩]. ومنذ صـدور أحدث تقرير، اتخذت بعض الدول خطوات لوضـع اسـتراتيجيات وطنية وتعزيز تلك الاسـتراتيجيات من خلال آليات منسـقة. فقد وضـعت بوركينا فاسـو مثلاً ”خطتها المحددة التكاليف“ من خلال منصـة شـراكة متعددة القطاعات، وأنشـأت النيجر لجنة وطنية لتنسـيق الإجراءات الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال وأدمجت مسـألة إنهاء زواج الأطفال في خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمراهقين والمراهقات (٢٠١٥-٢٠١٨)[٤٠]. وفي تركيا، وضعت خطة العمل الوطنية لمكافحة الزواج المبكر والزواج بالإكراه (٢٠١٨-٢٠٢٣) بالتعاون مع المؤسـسـات العامة ومنظمات المجتمع المدني وبمشـاركتها. وتهدف اسـتراتيجية زامبيا الوطنية لعام ٢٠١٧ لمكافحة زواج الأطفال والزواج بالإكراه إلى مواجهة المواقف والسلوكيات والمعتقدات والممارسات السلبية بهدف الحد من تعرض الأطفال لخطر الزواج في مرحلة الطفولة. ووضـــعت بلدان أخرى، منها أذربيجان وبنغلاديش وبوروندي وفرنسا والنيجر، خطط عمل تركز على إتاحة وصول الأطفال والمراهقين إلى المعلومات المتعلقة بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية وخدماتها[٤١].

٢٢ - وأكد العديد من تقارير البلدان على أن إنفاذ بعض خطط العمل يجري رصـــده ودعمه من خلال تدابير أو مؤسـسـات محددة. ففي صـربيا مثلا، أنشـأت الحكومة مجلسـا لمكافحة العنف العائلي لتحسين التنسيق بين الهيئات والمؤسسات الحكومية لمنع العنف العائلي، الذي يشمل أيضا زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وفي سـويسـرا، خضـعت خطة العمل الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) لعملية تقييم خارجي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لقياس فعاليتها، واسترشدت بها الحكومة بدورها في تحديد الخطوات المقبلة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وفي زامبيا، شـكلت الحكومة في عام ٢٠١٦ ”اتحادا“ فيما بين الوزارات معنيا بإنهاء زواج الأطفال. ويتألف الاتحاد من ١٥ وزارة وتنسـق عمله وزارة الشـؤون الجنسـانية، ويتولى المسـؤولية، بالتعاون مع أصـحاب المصـلحة الرئيسـيين الآخرين، عن ضـمان رصـد الاسـتراتيجية الوطنية وتقييمها بانتظام.

٢٣ - وأشـارت التقارير المقدمة إلى أن دمج تدابير معالجة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في الأطر الحمائية والسياساتية الأوسع نطاقا، مثل الأطر المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو العنف الجنساني أو حماية الطفل أو الاتجار أو التعليم، أســـهم في معالجة عوامل الخطر المتعلقة بالمجتمع ككل وبالمجتمعات المحلية في سـياقات معينة. واعتمدت ألبانيا خطة عمل وطنية لحقوق الأطفال (٢٠١٧-٢٠٢٠)، يتمثل أحد أهدافها الاستراتيجية الرئيسية في القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وأبلغت بوروندي عن تدخلات اســتراتيجية يجري تنفيذها في نظام التعليم لمنع الفتيات من التســرب من المدرســة، بهدف تأخير زواج الأطفال. واشـتملت الاسـتراتيجية الوطنية لتحقيق المسـاواة بين الجنسـين (٢٠١٢-٢٠٢٠) والمبادرات الأخرى المتعلقة بتعليم الفتيات والنســـاء في بوروندي على إنشـــاء لجان محلية لتوفير خدمات وقاية الفتيات من خطر التسرب من المدرسة وتحديد الحالات التي تبدو معرَّضة لهذا الخطر ولفت الانتباه إليها. وأبلغت تركيا عن تنفيذ خطة العمل الوطنية الثالثة لمكافحة العنف ضـــد المرأة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، التي استكملتها باستراتيجية القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه.

(٣٨) Girls not Brides, “The case for a minimum age of marriage of 18”, December 2017.

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، *التقرير المرحلي لعام ٢٠١٦*.

(٤١) المرجع نفسه.

٢٤ - وفي أذربيجان، تركز خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر على الأطفال المعرَّضين لخطر الاتجار بهم أو استغلالهم، بما في ذلك بغرض زواج الأطفال. وتعكف شيلي على وضع خطة وطنية لمنع العنف والقضاء عليه، تشمل زواج الأطفال، وتحدد فيها سلسلة من الإجراءات والالتزامات والنتائج ذات الصلة بسياقات مختلفة مثل الأسرة والمدرسة والمجتمع. وفي إسبانيا، ستشير الاستراتيجية الوطنية الثانية للقضاء على العنف ضد المرأة (٢٠١٨-٢٠٢٢) صراحةً إلى تدابير لمكافحة زواج الأطفال والزواج بالإكراه. واعتمدت سري لانكا خطة عمل لمكافحة العنف العائلي وخطة عمل للتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني، مثل الزواج المبكر والزواج بالإكراه. وأقرت سلوفينيا برنامج عمل وطني لشعب الروما (٢٠١٧-٢٠٢١) ينص على إجراءات بشأن الزواج المبكر وبالإكراه.

خامسا - العمل مع الزعماء الدينيين والتقليديين وقادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأسر ووسائل الإعلام

٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، من خلال البرنامج العالمي لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال، على إطلاق حوارات مجتمعية وإعلانات للخدمة العامة وحملات إعلامية أخرى واسعة النطاق لتعريف أفراد المجتمعات المحلية وتوعيتهم بمخاطر زواج الأطفال وفوائد الاستثمار في الفتيات المراهقات. ووصلت هذه المبادرات منذ عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ١,٦ مليون فرد في البلدان المستهدفة، منهم فتيات وفتيان وقادة دينيون وحكماء وصانعو قرار رئيسيون[٤٢].

٢٦ - وبدعم من البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال، أشركت أوغندا ما لا يقل عن ٠٠٠ ٤٨ شخص بالغ في حوارات مجتمعية، مما أدى إلى قيام قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين وغيرهم بإصدار تعهدات عامة بدعم القضاء على زواج الأطفال في مجتمعاتهم المحلية. ووقع أكثر من ٠٠٠ ١٦ من الآباء والأمهات وقادة المجتمعات المحلية وأفرادها بطاقات تعهد بدعم المبادرات الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال في مجتمعاتهم[٤٣]. وفي أذربيجان، تم تعريف أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ أسرة بالتشريعات الوطنية المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، من خلال حملة مخصصة لذلك في الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧.

٢٧ - وأفادت عدة بلدان بأنها نظمت حوارات مجتمعية مع عناصر مؤثرة، مثل الزعماء التقليديين والدينيين. ففي أستراليا، استمرت في عام ٢٠١٧ جهود بناء القدرات التي بدأت في عام ٢٠١٥ واستهدفت الشخصيات الدينية الرئيسية. وشمل ذلك عقد سلسلة من الدورات التدريبية في كل ولاية وإقليم، جمعت بين الكيانات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدينية. وكان الهدف من هذه الدورات تطوير قدرة المستجيبين الأوائل ومقدمي خدمات الخطوط الأمامية على تحديد حالات الاشتباه في الزواج بالإكراه والاستجابة لها. وفي زامبيا، قامت وزارة شؤون الأعيان والشؤون التقليدية، وفقا لما ورد في تقارير إعلامية، بتعزيز عملها مع القادة التقليديين من أجل مواجهة الممارسات الثقافية الضارة. وتعهد معظم القادة التقليديين حتى الآن بعدم التسامح مطلقا مع هذه الممارسات[٤٤].

(٤٢) المرجع نفسه.

(٤٣) المرجع نفسه.

(٤٤) انظر "Traditional leaders commit to fighting GBV, child marriage", *Zambia Daily Mail*, 10 June 2017 [خبر منشور في صحيفة *زامبيا ديلي ميل* بعنوان القادة التقليديون يتعهدون بمكافحة العنف الجنساني وزواج الأطفال]،

سادسا – التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والحصول على التعليم

٢٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كرس عدد من الجهات المعنية جهوده لتوسيع إمكانية حصول الفتيات والنساء على الفرص الاقتصادية والتعليمية.

٢٩ – وفيما يتعلق بالحصول على التعليم الجيد، أطلقت زامبيا في عام ٢٠١٥، بدعم من البنك الدولي، مشروعا لتعليم الفتيات وتمكين المرأة وإتاحة سبل كسب العيش، سيستمر حتى عام ٢٠٢٠. ويتمثل أحد جوانب المشروع في مبادرة ''استبقاء الفتيات في المدرسة''، التي تهدف إلى زيادة معدل وصول الفتيات الأكثر حرمانًا إلى التعليم الثانوي في مناطق مختارة وتحسين فرص حصولهن عليه من خلال توفير الرسوم الدراسية لهن. وفي أثيوبيا، حصل أكثر من ٠٠٠ ٥١ فتاة على الدعم من أجل تحسين معدل الاستبقاء والأداء في المدارس من خلال نوادي الفتيات، وتقديم المشورة والتدريب للمدرسين والمدرسات بشأن زواج الأطفال[٤٥]. وعلاوة على ذلك، فإن زامبيا بصدد اتخاذ تدابير محددة لمساعدة الفتيات المراهقات المتزوجات أو الحوامل على مواصلة تعليمهن، من خلال تدابير خاصة منها، على سبيل المثال، إمكانية الحصول على إجازة لمدة عام أو أداء الامتحانات من المنزل أثناء الحمل. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات تم توفير الدعم اللازم لكفالة مواصلة الفتيات المتزوجات والحوامل الدراسة وإتمامها.

٣٠ – ويشكل ضمان حصول الشباب على معلومات دقيقة وشاملة عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وكذلك عن العنف الجنساني، جانبا مهما لبناء ثقتهم وقدرتهم على اتخاذ القرارات. ونظمت أذربيجان حملات ودورات تدريبية استهدفت طلاب المدارس الثانوية، في موضوعات تتعلق بالاتجار بالبشر، والصحة الإنجابية والعنف العائلي، وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وفي بنغلاديش، تعكف وزارة التعليم، بالشراكة مع منظمة الخطة الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على تجريب برنامج للتثقيف الجنسي الشامل في المدارس يستهدف أساسا المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٤ سنة من خلال برنامج ''إنجازات الأجيال''. وأمد البرنامج المشاركين فيه بمعلومات عن صحتهم وحقوقهم الجنسية والإنجابية، وساهم في الحد من تعرضهم للاستغلال وزواج الأطفال والتحرش الجنسي داخل المدارس. وفي بوروندي، أطلقت الحكومة، بالتعاون مع شركائها، حملة توعية عنوانها ''القضاء على الحمل في المدارس حتى عام ٢٠٣٠''، تضمنت التربية الجنسية الشاملة المناسبة للفئة العمرية للمراهقين من أجل منع حالات الحمل غير المرغوب فيه وما يترتب عليها من حالات زواج الأطفال. واعتمدت تايلند التربية الجنسية الشاملة كإحدى الركائز الأساسية التي استند إليها قانون منع الحمل في سن المراهقة وحل المشاكل الناجمة عنه لعام ٢٠١٦، وهو قانون يهدف إلى تكريس حق الشباب في الحصول على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية[٤٦]. وبالرغم من هذه

متاح على الرابط التالي: www.daily-mail.co.zm/traditional-leaders-commit-to-fighting-gbv-child-marriage/, و "Hope glimmers as chiefs' mindsets change", *Zambia Daily Mail*, 4 September 2017, متاح على الرابط التالي: www.daily-mail.co.zm/hope-glimmers-as-chiefs-mindsets-change/.

(٤٥) صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، *التقرير المرحلي لعام ٢٠١٦*.

(٤٦) UNICEF-East Asia and Pacific Regional Office, "Addressing the patterns of child marriage, early union and teen pregnancy in Southeast Asia: a matter of urgency", press release, 16 April 2018، متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/eap/press-releases/addressing-patterns-child-marriage-early-union-and-teen-pregnancy-southeast-asia.

التدابير، تتطلب الحماية الفعالة للشباب الوصول الكامل إلى الخدمات الإنجابية والصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالمعلومات ومنع الحمل.

٣١ - واستهدفت المبادرات الأخرى الفتيات ذوات المستوى التعليمي المنخفض لتقديم فرص التعليم المهني أو غير الرسمي لهن. فعلى سبيل المثال، قامت منظمة الخطة الدولية، من خلال مشروع ''نعم أستطيع ذلك'' بتدريب ٦٤ مراهقة في مقاطعتين في ملاوي باستخدام نموذج رابطات الادخار والقروض في القرى كأداة للتمكين الاقتصادي من خلال المبادرة الذاتية. وبالمثل، نفذت الكويت مشروعا للتدريب المهني والدعم الاقتصادي للنساء والفتيات المطلقات والأرامل. وقدم برنامج ''فتيات مُلهِمات'' التابع لرابطة التعلم فرصاً تعليمية في عام ٢٠١٧ لما عدده ٠٠٠ ٢٥ فتاة وامرأة لم يسبق لهن الالتحاق بالتعليم أو تسربن منه بسبب عوائق من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وفي بنغلاديش وباكستان، على سبيل المثال، أنشأ البرنامج مدارس على متن زوارق ومراكز تعلم متنقلة للفتيات في المناطق النائية[٤٧].

٣٢ - ومكنت أوغندا، بدعم من البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال، أكثر من ٠٥٠ ١٦٨ فتاة وفتى تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٩ سنة في ٥٥ مقاطعة مستهدفة من المشاركة في برامج التمكين وتوفير سبل العيش، من خلال نوادي المراهقين/المراهقات والحوارات المجتمعية والتعليم الرسمي وغير الرسمي وتنظيم حلقات عمل بشأن محو الأمية المالية وتوفير خدمات التوجيه. وقد مولت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرات بشأن تعليم المراهقات في إثيوبيا وباراغواي وزامبيا ركزت على الفتيات المعرضات بشدة لدخول سوق عمالة الأطفال، لزيادة مهاراتهن الحياتية وسبل حصولهن على الخدمات المهنية.

٣٣ - وقد كان إيجاد حيز آمن للفتيات يمكنهن من توجيه ودعم بعضهن البعض بمثابة استراتيجية أخرى لمنع زواج الأطفال ودعم الفتيات المتزوجات بالفعل. وفي أمريكا اللاتينية، أوجدت منظمة الخطة الدولية، بالشراكة مع اللجنة المعنية بالأطفال والشباب المنبثقة عن منظمة الاتصال القاري لنساء الشعوب الأصلية، حيزا لتوفير التدريب على القيادة والتمكين السياسي للمراهقات والشابات من السكان الأصليين، حتى يتمكن من استعادة السيطرة على حياتهن والمشاركة بنشاط في القرارات التي تؤثر عليهن. وفي سيراليون، دعمت اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٦ إنشاء ٧٤ نادياً جديداً للفتيات، وأنشأ الصندوق ٨٠ نادياً جديداً للفتيات بالإضافة إلى ٢٥٧ نادياً قائما بالفعل. وزودت هذه الأندية ما لا يقل عن ٠٠٠ ٤ مراهقة بالمهارات الحياتية وعززت قدرتهن على حماية أنفسهن من الإساءة والاستغلال[٤٨].

---

(٤٧) Commonwealth of Learning, “Education for access, quality and advocacy”، متاح على الرابط التالي: http://girlsinspire.col.org/wp-content/uploads/2018/04/Education-for-Access-Quality-and-Advocacy-Infocard.pdf.

(٤٨) صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، *التقرير المرحلي لعام ٢٠١٦*.

سابعا – التوعية والتدريب وبناء القدرات

٣٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استخدم تنقيح الكتب والمناهج الدراسية لتحدي القوالب النمطية الجنسانية التي تدعم زواج الأطفال في بوروندي وزامبيا وصربيا. وقد استكملت هذه المبادرات في بوروندي وصربيا بحملات إعلامية لزيادة وعي الطلاب بكيفية تحدي الأعراف الجنسانية الضارة المرتبطة بزواج الأطفال.

٣٥ – وشارك بعض البلدان في إذكاء الوعي بين عامة الجمهور بتأثير زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه من خلال المؤتمرات والاجتماعات الإعلامية والمنشورات. فعلى سبيل المثال، نظمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الأسرية وتكافؤ الفرص في سلوفينيا في عام ٢٠١٧ مؤتمراً دولياً بشأن المنظور الجنساني فيما يتعلق بالرعاية الصحية وإدماج المهاجرين ركز على كيفية مكافحة الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. ونشرت سلوفينيا كذلك في عام ٢٠١٦ دليلاً للنساء المهاجرات والرجال المهاجرين ركز على الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. ونظمت الجمهورية العربية السورية حملات مماثلة بشأن التثقيف الصحي للتوعية بالأثر الضار للسلوك الثقافي والاجتماعي الذي يؤدي إلى التمييز والعنف، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج بالإكراه. وأطلقت الولايات المتحدة برنامجاً بقيمة ٧ ملايين دولار في أفغانستان يهدف إلى التصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، بما شمل إطلاق حملة تسلط الضوء على الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية السلبية لهذه الممارسة بالنسبة للفتيات.

٣٦ – وأفادت اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتنظيم سلسلة حلقات تلفزيونية عن المراهقة والمنظور الجنساني والتمكين وصلت إلى ما يقدر بنحو ٢,٨ مليون شخص في الهند في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وجرى بث برامج إذاعية وصلت إلى ٨٥ في المائة من السكان في النيجر. ووصلت رسائل تم بثها عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول منع العنف الجنساني إلى ٠٠٠ ٣٥ مراهق ومراهقة في موزامبيق[٤٩].

٣٧ – وقامت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضا بدور حيوي في زيادة الوعي. فقد أطلق أمين المظالم في دولة بوليفيا المتعددة القوميات حملة للإعلام والتوعية في عام ٢٠١٦ بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وكان الهدف من الحملة هو الوصول إلى الطلاب في إل ألتو والبلديات المجاورة وإطلاعهم على آثار الزواج المبكر والزواج بالإكراه. وأبلغت اللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان عن عقد حلقات عمل ودورات تدريبية بشأن موضوع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه لفائدة موظفي الخدمة العامة والمجتمع الأوسع نطاقاً، ولا سيما أبناء الشعوب والمجتمعات الأصلية.

٣٨ – وأولي المزيد من الاهتمام لتدريب المهنيين العاملين في قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والشرطة بهدف التعرف على بوادر الخطر وتحديد الفتيات اللائي تزوجن في سن الطفولة، وتقديم الدعم لهن. فعلى سبيل المثال، أعدت فرنسا برامج إعلامية للمعلمين والمعلمات وغيرهم من المتخصصين في التعليم بشأن طرق مكافحة الممارسات الضارة. ونظمت سويسرا في عام ٢٠١٦ حلقة دراسية للمهنيين من مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الشرطة والخدمات الاجتماعية والمدارس وخدمات الإدماج وحماية الطفل وخدمات دعم الضحايا، بشأن حالات زواج الأطفال والزواج المبكر

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣٩.

والزواج بالإكراه، ويوما وطنيا للمهنيين في نفس الموضوع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي الوقت الحالي، تمول سويسرا إنشاء مركز وطني للكفاءات لمكافحة حالات الزواج بالإكراه سيوفر خدمات المشورة والدعم التي يمكن أن يحصل عليها الناجون والمهنيون العاملون معهم. ونفذت أوغندا، بدعم من البنك الدولي، تدابير لتدريب موظفي الصحة والشرطة والقضاء على توفير الخدمات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية للناجين من العنف الجنسي، بما في ذلك زواج الأطفال.

٣٩ - ووسّعت الدول جهودها في مجال التوعية والإعلام لتشمل قطاعات مثل السياحة ومراقبة الحدود والهجرة. ونظمت سلوفينيا دورات تدريبية محددة بشأن العنف الجنساني، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج بالإكراه، لفائدة موظفي مراكز الإيواء والكيانات الأخرى التي تعمل مع المهاجرين.

ثامنا - آليات الحماية والخدمات المقدمة للفتيات المتزوجات والفتيات المعرضات للخطر

٤٠ - أبلغت الدول عن التدابير المتخذة لتعزيز الآليات والخدمات القائمة لحماية الفتيات والنساء المتضررات من الزواج في سن الطفولة والزواج بالإكراه. وقد وفرت عدة بلدان خدمات متخصصة داخل جهاز الشرطة. ففي زامبيا، تُكلف وحدة لدعم الضحايا داخل جهاز الشرطة بمعالجة جميع حالات العنف الجنساني، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج بالإكراه. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت محاكم القضايا المستعجلة منذ عام ٢٠١٦ بهدف تسريع النظر في القضايا وتوفير سبل الانتصاف لضحايا العنف الجنساني. وأنشأت ألبانيا وحدات لحماية الأطفال للتدخل في حالات الطوارئ.

٤١ - وعززت عدة بلدان أنظمة الإحالة الخاصة بها وشرعت في تحريك دعاوى قضائية ضد الجناة المزعومين. وأفادت أستراليا بأن الشرطة الاتحادية تلقت، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ١٨٣ إحالة تتعلق بنساء تزوجن قسرا أو معرضات لخطر الزواج بالإكراه. ومنذ تعديل القانون الجنائي لصربيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قام الجهاز القضائي بمحاكمة ثلاثة أشخاص بتهمة ارتكاب جرائم جنائية تتعلق بالاتجار بالبشر لأغراض الزواج بالإكراه.

٤٢ - وشددت مبادرات مختلفة على اعتماد آليات إبلاغ لتعزيز حماية الأشخاص المعرضين لخطر زواج الأطفال والزواج بالإكراه. وكانت الأدوات الرئيسية المستخدمة هي توفير خط هاتف للمساعدة أو إجراء زيارات ميدانية منتظمة أو إنشاء أنظمة رقابية في عدد من الأماكن من بينها المدارس. وأطلقت أوغندا خطاً هاتفيا لمساعدة الأطفال وأنشأت قاعدة بيانات وطنية عن العنف الجنساني ومنصة على شبكة الإنترنت وتطبيقات الأجهزة المحمولة. وأطلقت عُمان خطًا ساخنًا مجانيًا للإبلاغ عن أي ضرب من ضروب إساءة معاملة الأطفال ولتقديم الإرشاد والدعم للضحايا. وأنشأ كل من أذربيجان، وألبانيا، وبوروندي، وسري لانكا، وفرنسا، خطوطاً ساخنة لتلقي الشكاوى المتعلقة بالعنف الجنساني وتقديم المشورة القانونية المجانية. وفي أذربيجان، أجرت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل، بالتعاون مع الأخصائيين الاجتماعيين، زيارات منتظمة إلى المدارس وعملت مع أسر يمكن أن تخضع أطفالها للزواج في سن الطفولة. وجرى الاتصال بما لا يقل عن ٢ ٠٠٠ أسرة. وفي موريشيوس، تعمل ٢٢ لجنة معنية برصد أطفال المجتمعات المحلية في المناطق المعرضة لمخاطر شديدة لضمان الكشف المبكر عن حالات الأطفال المعرضين لخطر الزواج في سن الطفولة. وأدمجت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان مكافحة العنف الجنساني والممارسات الجنسانية الضارة في ولايتها المتعلقة برصد حقوق الإنسان.

٤٣ - وفي عام ٢٠١٧، أقرت ألبانيا قانونا لحماية الطفل ينص على نظام شامل لحماية الأطفال، بما في ذلك إنشاء وحدات لحماية الطفل داخل كل وحدة إدارية في جميع البلديات، وهي وحدات مكلفة بتقييم ورصد حالة الأطفال والأسر المعرضة لخطر العنف، بما في ذلك زواج الأطفال، وتنسيق الحماية والاستجابة على المستوى المحلي، والتدخل في حالات الطوارئ من قبيل حالات زواج الأطفال.

٤٤ - وأنشأ بعض البلدان خدمات للتصدي لأوجه ضعف محددة، مثل الحالات الإنسانية أو حالات عمل الأطفال. فعلى سبيل المثال، تركز سويسرا في مساعداتها الخارجية على الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في حالات النزاع المسلح ومواطن الضعف التي يعانين منها، من خلال زيادة إمكانية الحصول على الخدمات الشاملة مثل الدعم الطبي أو النفسي - الاجتماعي. وفي أستراليا، أتاح إطار الحكومة الخاص بتأشيرات ضحايا الاتجار بالبشر للأشخاص الذين تزوجوا قسرا، أو يتعرضون لخطر الزواج بالإكراه، وليسوا مواطنين أستراليين أو مقيمين دائمين، البقاء في أستراليا والحصول على الدعم في ظروف معينة. وفي الأردن، أنشئت وحدات للحماية في مخيمات اللاجئين بهدف منع حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه أو تخفيف عواقبها. ويستكمل ذلك بنظام جديد أطلق في عام ٢٠١٦ لأماكن إيواء النساء المعرضات لخطر العنف، بما في ذلك زواج الأطفال، بهدف تقديم الحماية وتوفير ملاذ مؤقت ريثما تحل قضاياهن.

٤٥ - وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، مولت وزارة الصحة في سلوفينيا برامج للرعاية الصحية توفر الخدمات الصحية لفتيات ونساء الروما مع التركيز على حالات الزواج بالإكراه، من خلال تقديم المشورة والرعاية والمعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وأنشأت حكومة زامبيا ''مراكز خدمات جامعة'' داخل مرافق الرعاية الصحية تتولى القرى شؤونها وتوفر خدمات شاملة لضحايا العنف الجنساني، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

تاسعاً - الدراسات الحديثة

٤٦ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نشرت منظمة الخطة الدولية بحثاً نوعياً بعنوان ''شرف الأسرة والأحلام المحطمة: الفتيات العرائس في مالي والنيجر والسنغال'' يسلط الضوء على أن حماية الأسرة والشرف وخشية العار هي العوامل التي تدفع إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه في هذه المنطقة. وخلصت الدراسة إلى أن التجريم والنهج القانونية الصارمة حيال زواج الأطفال لن تسفر على الأرجح عن نتائج إيجابية، بل قد تهدد بإبعاد المجتمعات المحلية وبممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه سرّاً، ولا سيما في السياقات التي لا يهم فيها كثيرا عمر الفتيات الفعلي وتحدد علامات البلوغ مدى استعدادهن للزواج. وأوضح البحث الذي أجرته منظمة الخطة الدولية في بنغلاديش أن العوامل الرئيسية التي يمكن من خلالها للأطفال والمراهقين التغلب على هذه الممارسة تشمل المهارات التفاوضية والدعم المالي ودعم أفراد الأسرة الذكور و ''مراعاتهم للاعتبارات الجنسانية''. ويؤكد بحث آخر أجري في نيبال وإثيوبيا بشأن التقاطع بين زواج الأطفال والإعاقة أن الإعاقة تفاقم عواقب زواج الأطفال وأثره.

٤٧ - وقدمت اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لإجراء عدد من الدراسات والتقييمات بغية تحسين فعالية برنامجهما العالمي المشترك لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال وتعزيز قاعدة أدلته. واشتركا معاً في إجراء مسح للمبادرات المتعلقة بزواج الأطفال في جنوب آسيا وغرب ووسط أفريقيا. وتبين دراسة أجراها البنك الدولي والمركز الدولي للبحوث المتعلقة

بالمرأة، بالشراكة مع منظمة الخطة الدولية، الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن هذه الممارسة في أربعة مجالات رئيسية (الخصوبة والسكان، والعنف، والتعليم، والعمل)، وتشير إلى أن الاستثمار في القضاء على زواج الأطفال يولّد فوائد اقتصادية كبيرة.

عاشراً – الثغرات والتحديات

٤٨ – تبين التقارير أن مزيداً من الجهود تبذل من أجل إصلاح القوانين والسياسات بحيث تحظر فعليا زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وكما ذكر أعلاه، رغم أن هذا اتجاه إيجابي، لا ينبغي أن تؤخذ إصلاحات الأطر القانونية وأطر السياسات بمعزل عن التدابير الأخرى للتصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن وتيرة إصلاحات القوانين والسياسات العامة بطيئة، وتتفاوت نتائجها. فقد حددت بلدان عديدة سن الثامنة عشرة حداً أدنى لسن الزواج في القوانين والسياسات الوطنية، ولكن لا تزال هناك استثناءات للقاعدة. وفي حالات أخرى، تظهر أوجه تفاوت بين القانون المدني/العام والقانون العرفي، وتبذل جهود محدودة لملاحقة الجناة[٥٠]. ولا يزال تحليل النظم القانونية الوطنية المتعددة يكشف عن بعض أوجه التضارب التي تقوض حق الضحايا في التماس الحماية القانونية والحصول عليها. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض السياقات التي يتزايد فيها عدم الاستقرار تعرض التقدم المحرز للخطر.

٤٩ – ولم يبلَغ عن بذل جهود تذكر في مجال التصدي لأشكال التمييز المتقاطعة والمتعددة التي تعرّض فئات معينة من النساء والفتيات لخطر زواج الأطفال والزواج بالإكراه، بسبب عوامل منها سنهنّ وإعاقتهن وانتمائهن الإثني وهويتهن الجنسانية وميلهن الجنسي وموقعهن الجغرافي ومركزهن الاجتماعي ووضعهن من حيث الهجرة. فعلى سبيل المثال، تشير البحوث إلى أن معدل انتشار زواج الأطفال في المناطق الأكثر فقراً أعلى مرتين ونصف منه في المناطق الغنية. وتظهر أوجه التفاوت هذه بين البلدان والمناطق وضمنها[٥١].

٥٠ – وأدت المبادرات المتعلقة بتمكين الفتيات من خلال التعليم إلى تأخير سن الزواج في حالات معينة. ولكن عدداً قليلاً جداً من التقارير أبلغ عن بذل جهود لإتاحة فرص اقتصادية مستدامة أمام الفتيات والتصدي لمسألة الحوافز الاقتصادية الراسخة المتعلقة بزواج الأطفال، مثل مدفوعات الدوطة والمهر، والتصدي للتصور الخاطئ بأن الزواج هو شكل من أشكال الحماية.

٥١ – ويصف بعض الدول الجهود المبذولة لإشراك القطاعات الصحية والاجتماعية والتعليمية على الصعيدين الوطني والمحلي في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال. ولكن نادراً ما يبلغ عن مشاركة قطاعات أخرى مثل القطاعات الاقتصادية والتشريعية والقضائية أو عن مشاركة منهجية وحقيقية من المجتمع المدني. وبالاستناد إلى التقارير الواردة، يبدو أيضاً أن الجهود المتزايدة والمطردة ضرورية للعمل مع الجهات الفاعلة على مستوى المجتمعات المحلية، بما يشمل على وجه الخصوص النساء المسنات والزعماء الدينيين والتقليديين وأفراد الأسر والرجال والفتيان بوصفهم من العناصر الفاعلة في التغيير. وركز عدد قليل جداً من التقارير على آليات المساءلة والجهود التي تبذلها السلطة القضائية لتوفير الحماية القانونية للناجين من هذه الممارسة.

(٥٠) أفاد لبنان بأنه لا يوجد قانون موحد للزواج وأن القانون المطبق يختلف من فتاة إلى أخرى وفقاً لطائفتها الدينية. فبعض الطوائف الدينية تحدد السن الدنيا للزواج ابتداءً من سن التاسعة.

(٥١) UNICEF, “Ending child marriage: progress and prospects”, 2017.

٥٢ - وأكدت تقارير عدة على أن عدم تنفيذ الأطر القانونية وأطر السياسات ونقص التمويل يشكلان تحديين كبيرين في القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وأفاد عدد قليل فقط من التقارير بوجود دعم مالي للمبادرات، بما في ذلك على الصعيدين المحلي والمجتمعي.

٥٣ - وبصورة عامة، لا يزال الافتقار إلى بيانات ومؤشرات موثوقة بشأن زواج الأطفال والعنف ضد الأطفال يشكل تحدياً رئيسياً للبرمجة، بما في ذلك في السياقات الإنسانية. فالكثير من الدراسات الاستقصائية ونظم جمع البيانات، مثل نظم التسجيل المدني، لا تسجل سوى حالات الزواج الرسمية، أما الممارسة المتمثلة في زواج الأطفال والزواج بالإكراه فتشمل في كثير من الأحيان مجموعة أوسع من حالات الارتباط غير الرسمي، مما يعرّض تحليل الاتجاهات والمقارنة لقيود[٥٢]. وفي السياقات الإنسانية، هناك نقص في البيانات والمعلومات المتعلقة بحالة الفتيات والنساء المشردات وكثيراً ما تكون غير موثوقة. وما زال يتعين استكشاف طريقة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التطبيقات الرقمية، فيما يتجاوز تجميع الإحصاءات عبر الإنترنت.

حادي عشر - الاستنتاجات والتوصيات

٥٤ - استناداً إلى المعلومات الواردة من الدول منذ التقرير الأخير للأمين العام بشأن هذا الموضوع، ازدادت الجهود المبذولة على الصعد الدولي والإقليمي والوطني بهدف إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وأدت البحوث المتواصلة بشأن انتشار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه إلى فهم أفضل وإلى وضع بعض المبادرات القائمة على الأدلة.

٥٥ - ولكن لا تزال الاستراتيجيات والمبادرات غير محددة التكاليف أو غير ممولة أو غير مطبقة أو غير منفذة بالوتيرة والنطاق اللازمين. وتوصي الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة الأخرى التي تدعم جهودها باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) أن تكرس مزيدا من الجهود لضمان الإبلاغ عن الهدف ٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وكذلك الأهداف والغايات ذات الصلة، وتضمن تنفيذها. وأن تربط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بعمل آليات حقوق الإنسان والتوصيات الصادرة عنها؛

(ب) أن توائم التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بزواج الأطفال والزواج بالإكراه، وتعدل النصوص القانونية التي تشكل معوقات وثغرات قانونية وتحول دون توفير الحماية من هذه الممارسة، أو تلغيها. وأن تكفل أن تكون الجهود الرامية إلى حظر زواج الأطفال بموجب القانون متوافقة مع الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه الممارسة في المجتمعات المحلية المتضررة بشكل خاص، بما في ذلك التدابير الرامية إلى معالجة الفقر والحوافز الاقتصادية لزواج الأطفال، وتضمن أمورا من بينها الحصول على التعليم الجيد؛

(٥٢) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تحويل الوعود إلى أفعال: المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠* (نيويورك، ٢٠١٨).

(ج) أن تضع استراتيجيات وخطط عمل متكاملة تقوم على الأدلة وتشمل عدة قطاعات من أجل إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، بالاقتران مع آليات الرصد والمساءلة. وينبغي للاستراتيجيات التي تمنع زواج الأطفال والزواج بالإكراه وتتصدى لهذه الظاهرة أن تستند إلى بحوث بشأن محفزات هذه الممارسة وأنماط الزواج والارتباط في السياقات المختلفة. ويستلزم وضع استجابات فعالة أيضاً تحديد حالات الارتباط غير الرسمي ومراسم الزواج من دون تسجيل وتجميع بيانات بشأنها؛

(د) أن تعزز اتساق نظم جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، بما في ذلك في السياقات الإنسانية؛

(هـ) أن تضمن اتباع نهج واسع شامل لعدة قطاعات في التصدي لزواج الأطفال في التشريعات، بسبل منها إلغاء الأحكام التمييزية التي تتغاضى عن زواج الأطفال أو تشجع عليه، والتشريعات التمييزية المتعلقة بالميراث والجنسية والعمل والحصول على الائتمان والصفة القانونية والحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ضمن أمور أخرى؛

(و) أن تكفل تقدير تكاليف التنفيذ الفعال للإجراءات والبرامج الوطنية الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، والتخطيط لذلك التنفيذ وإعداد ميزانيته بطريقة تشمل وزارات متعددة وتراعي الاعتبارات الجنسانية وتتسم بالدقة. وأن تتيح أي معلومات عن الميزانية ومخصصاتها للعموم؛

(ز) أن تعالج العوامل المتداخلة للتمييز في اعتماد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الرامية إلى التصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، بسبل منها التشاور البناء مع الفئات المتضررة؛

(ح) أن تولي مزيدا من الاهتمام لحالة الفتيات والفتيان المتزوجين فيما يتعلق بحصولهم على فرص التعليم والعمالة والتدريب المهني؛

(ط) أن تقيم وتنفذ استراتيجيات وطنية محددة التكاليف بصورة دقيقة وجاهزة التمويل تدمج احتياجات النساء والفتيات المعرضات للخطر والناجيات من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه ضمن خطط الحد من مخاطر الكوارث، وتوفر الاستجابات للحالات الإنسانية؛

(ي) أن تشجع على استخدام التكنولوجيا من أجل تبادل المعلومات ووضع برامج تعالج زواج الأطفال والزواج بالإكراه، بما في ذلك في السياقات الإنسانية. وأن تواصل استكشاف أدوات الرصد البديلة، وبرامج التعلم، وقنوات الاتصال بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من أجل تيسير حصول الفتيات والنساء على الأصول الاجتماعية والاقتصادية واستفادتهن من آليات وخدمات الحماية. ومن أمثلة ذلك استخدام الهواتف المحمولة وتطبيقات الأجهزة النقالة لتوفير فرص التعلم المفتوح والتعلم عن بعد وجمع البيانات هذه الممارسة في المناطق النائية والإبلاغ عنها؛

(ك) أن تواصل العمل على تغيير المواقف والمعايير الاجتماعية تجاه زواج الأطفال والزواج بالإكراه في المجتمعات المحلية، من خلال تعزيز التعاون مع الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية والأهل والمدرسين والنساء والرجال والأطفال، وعن طريق تسليط الضوء على الآثار السلبية لهذه الممارسة فيما يتعلق بالفتيات والمجتمع المحلي، بما في ذلك تكلفتها الاقتصادية، والفرص البديلة المتاحة للفتيات؛

(ل) أن تستثمر في خدمات وبرامج تساعد على إزالة الحواجز الهيكلية التي تحفز على زواج الأطفال والزواج بالإكراه، وتمنع الأطفال من الحصول على الدعم في إطار الزواج، بما في ذلك توفير سبل الحصول على التعليم الآمن والجيد، وتوفير الخدمات الصحية الملائمة للمراهقين، وإتاحة بدائل للفتيات والنساء المتزوجات اللاتي اخترن ترك الزواج؛

(م) أن تعزز مشاركة الأطفال والمراهقين البناءة والتشاور الفعلي معهم، وبخاصة الفتيات، من خلال التعليم والمهارات القيادية والأماكن الآمنة وشبكات الدعم، لتمكينهم من أن يصبحوا عوامل تغيير في مجتمعاتهم المحلية. وأن تتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بإشراك الحكومات لقيادات الشباب وشبكات الفتيات ومجموعات مناصرة المراهقين في السياسات والبرامج على نحو فعال؛

(ن) أن تستثمر في البرامج الرامية إلى تقييم مدى فعالية تدريب الموظفين أو تدابير التعليم، في مكافحة الزواج المبكر والزواج بالإكراه، وتوفير التوجيه اللازم للتدابير المستقبلية، بما في ذلك في السياقات الإنسانية التي كثيراً ما تكون فيها الأدلة غير رسمية وغير موثوقة؛

(س) أن تعزز أطر المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى وجه الخصوص، أن تعزز دور التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الإحصائية الوطنية وغيرها من أطر الرصد والإبلاغ، لتحسين تعقب حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والإبلاغ عنها بصورة مستمرة؛

(ع) أن تطور التآزر والتعاون بين آليات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والعالمية، ولا سيما المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز فيما يتعلق بإنهاء زواج الأطفال الواردة في التقارير الوطنية الموجهة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والآليات الإقليمية الأخرى مثل الاستعراض الدوري الشامل. وأن تستخدم إجراءات تقديم الشكاوى التي وضعتها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وغيرها من آليات حقوق الإنسان لضمان قدر أكبر من المساءلة عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه.